النشرة الإلكترونية اللبنانية

الإثنين 19 كانون الأول 2011، آخر تحديث 15:31

بارود: اللامركزية مرشحة أن تكون من المواضيع الأكثر إثارة للجدل

رأى الوزير السابق زياد بارود أن "الطابع الميثاقي والمحوري لإتفاق الطائف انسحب على اللامركزية وأصبحت جزءا من الخطاب السياسي والدستوري والتنموي والإصلاحي"، لافتا الى "انه ورغم ذلك، فإن اللامركزية مرشحة لأن تكون من المواضيع الأكثر إثارة للجدل خصوصا عندما تقارب مسألة المال والتمويل، وتوازن الجباية والإنفاق ودخول الجغرافيا الإنتخابية ولعبة المصالح وفضل السلطات المنتخبة الوطنية منها والمحلية على الخط".
وأشار، في خلال مشاركته في مؤتمر تحت عنوان "ماذا ينبغي أن يكون دور السلطات المحلية المناطقية في إطار اللامركزية الإدارية" من تنظيم المركز اللبناني للدراسات، الى ان "البند الذي خصص في وثيقة الوفاق الوطني عن اللامركزية انتهى بالقول بخطة إنمائية شاملة للبلاد"، معتبرا أن "الإنماء المتوازن قد لا يتفق أحيانا مع اللامركزية، بل تدخل السلطة المركزية على الخط".
وتساءل بارود "هل يبقى تعزيز المناطق بالموارد الإنمائية على صورة الصندوق البلدي المستقل بما فيه الإشكاليات في المبلغ والتوزيع وعدالة التوزيع وآلياته؟".

تطرق بارود عن "الواقع المحلي بين اللاحصرية واللامركزية"، متناولا "وضع اتحاد البلديات الذي تحول في بعض المناطق الى مجلس قضاء، في حين انه في مناطق أخرى هناك فصل جغرافي بين البلديات التي تؤلف الإتحاد".

وأثنى على "أهمية وجود اتحادات بلدية"، داعيا الى "قيام بلديات موحدة لما في ذلك من أهمية على صعيد التنمية الإدارية والبشرية وقيام المشاريع التنموية بعيدا عن الإعتماد على تدخل السلطة المركزية".
وعن التقسيمات الإدارية لفت الى "ان البحث سيكون حول المحافظات وليس الأقضية"، معترا ان "إنشاء مجلس قضاء الى جانب اتحادات البلديات سيؤدي الى تشابك على مستوى الصلاحيات"، طارحا "اما اعتبار الإتحاد بمثابة مجلس قضاء ويصبح الإنتساب اليه الزاميا وحكميا وليس اختياريا، واما تحول صلاحيات ودور ومهام وهيكلية اتحاد البلديات الى مجلس القضاء المزمع انشاؤه والذي سيكون منتخبا بالإقتراع المباشر وليس على مستوى البلديات".
وشدد بارود على "ضرورة الإبقاء على واحد من الإثنين، ولا سيما ان اتحادات البلديات أثبت انه نموذج ناجح".
بدورها، تمنت السفيرة السويسرية في لبنان ان "تكون سنة 2012 سنة خير للبنان وأن تحمل السلام والإستقرار والإزدهار لهذا البلد ليتقدم ويصبح وطنا قويا على طريق اللامركزية التي تسمح للسكان بالتقارب مع إداراتهم".